

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1995/20
2 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والعشرون

٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

قياس ورصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الآثار المترتبة بالنسبة للإحصاءات على مؤتمر
القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير المكتب الإحصائي المركزي بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن الآثار المترتبة بالنسبة للإحصاءات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ويرد في المرفق. وهذا التقرير محال إلى اللجنة وفقا لطلب من الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي في دورته السابعة عشرة (E/CN.3/1995/2).
الفقرة (٦١).

E/CN.3/1995/1

*

المرفق

تقرير المكتب الإحصائي المركزي بالمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن الآثار
المرتبة بالنسبة للإحصاءات على مؤتمر القمة العالمي
للتنمية الاجتماعية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٧- ١	مقدمة
٤	١٠- ٨	أولا - المواضيع الرئيسية المعروضة على اللجنة الإحصائية للنظر
٥	١١-١٤	ثانيا - المؤشرات الاجتماعية: هل يمكن تنشيطها؟
٦	١٥-١٨	ثالثا - القضاء على الفقر
٧	١٩-٢٣	رابعا - العمالة المنتجة وتخفيض البطالة
٧	٢٤-٢٧	خامسا - قياس التغيير
٨	٢٨-٣٠	سادسا - الحقائق مقابل التصورات
٩	٣١	سابعا - الأسرة بوصفها وحدة للقياس
٩	٣٢	ثامنا - تقديم التقارير الاجتماعية
٩	٣٣-٣٤	تاسعا - الحاجة إلى التعاون التقني

مقدمة

١ - مع اقتراب نهاية الدورة الثامنة والعشرين للجنة الإحصائية، سوف يجتمع رؤساء الدول والحكومات في كوبنهاغن للمشاركة في أول قمة عالمية تعقد حول التنمية الاجتماعية. وهدف القمة هو معالجة المشاكل الاجتماعية العويصة، ولا سيما الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي التي يعاني منها كل بلد.

٢ - فما هي الآثار المحتملة للقمة العالمية بالنسبة للمجتمع الإحصائي؟ سوف تختلف أهداف التنمية الاجتماعية والبرامج الرامية إلى تحقيقها من بلد إلى آخر. وستكون كل دائرة إحصائية مسؤولة عن استحداث وتنفيذ الأدوات الإحصائية المطلوبة من أجل رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف. وهذا التقرير لا يرمي إلى معالجة القضايا التي سيطرحها مؤتمر القمة أمام خبراء الإحصاء على الصعيد الوطني، وإنما يهدف إلى اقتراح مجالات للعمل على الصعيد الدولي.

٣ - ومن أجل تيسير الرصد وتحليل السياسات، يتمثل أحد عناصر إجراءات التنفيذ والمتابعة المقترحة في أن يشمل الدعم الدولي من أجل صياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية اتخاذ الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف إجراءات من أجل وضع مفاهيم وبرامج محسنة لجمع الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ونشرها. وبصورة أدق، هناك حاجة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على جمع وتحليل المعلومات وتطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية، مما ينطوي بوضوح على مشاركة اللجنة الإحصائية.

٤ - ويأتي هذا التطور في وقت يشهد عودة إلى الاهتمام بتطوير الإحصاءات الاجتماعية، ظهرت في عدد من المحافل مثل مجموعة سيينا التي عقدت أول لقاء لها في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لمناقشة آخر ما تم التوصل إليه فيما يتعلق بالإحصاءات الاجتماعية، ووضع خطة للعمل في المستقبل، وذلك في الإطار الأوروبي أساساً.

٥ - والعمل على الصعيد الدولي ملائم عندما يستطيع تقديم إسهام إضافي للدول الأعضاء، كل على حدة، تستفيد منه في وضع برامج العمل الخاصة بها، أو عندما تكون هناك حاجة إلى رصد التطورات على نطاق العالم. وقبل النظر في الآثار الخاصة المترتبة على القمة العالمية، قد يكون من المفيد النظر في مميزات العمل الدولي الناجح بالنسبة للإحصاءات في الماضي، من أجل تحديد المجالات التي تستحق أن تركز عليها اللجنة الإحصائية الاهتمام.

٦ - ويبدو أن العمل حقق أكبر قدر من النتائج في المجالات التالية:

(أ) نظم التصنيف والتعريف، وبخاصة حيثما يطلب المستعملون بوضوح الحصول على المقارنات الدولية (مثلاً، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، ونظام الحسابات القومية وتعريف العمالة والبطالة التي وضعتها منظمة العمل الدولية):

(ب) تجميع ونشر الإحصاءات التي تتطلبها المقارنة الدولية (مثلا، الخلاصات الإحصائية مثل المرأة في العالم ١٩٧٠-١٩٩٠: الاتجاهات والإحصاءات^(١)؛

(ج) تطوير ونشر المواد المنهجية لتجنيب البلدان إعادة وضع مثل هذه المواد من البداية (مثلا، أدلة الأمم المتحدة الخاصة باستقصاءات الأسر المعيشية، ومؤشرات الأسعار وغيرها من المواضيع).

٧ - تلك هي الخلفية التي يستند إليها وصف المواضيع الواردة أدناه. وهذه المواضيع غير مفصلة هنا بعمق؛ ذلك أن اللجنة الإحصائية ليست المحفل الملائم لهذا الأمر. بيد أن المشاركين مدعوون إلى إبداء آرائهم بشأن المواضيع التي ينبغي متابعتها على مدى السنتين القادمتين وكيفية إنجاز تلك المتابعة.

أولا - المواضيع الرئيسية المعروضة على اللجنة الإحصائية للنظر

٨ - لم يجر بالطبع وضع الصيغة النهائية لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. غير أنه يمكن، بالفعل تحديد عدد من المجالات الرئيسية المتصلة بالتنمية في مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل (A/CONF.166/PC/L.13، المرفق) وترد محتوياتهما في تذييل هذا التقرير. ويرد في الفروع من الثالث إلى التاسع أدناه المعلومات الأساسية لكل مجال من تلك المجالات الرئيسية.

٩ - وتمثل مجالات التنمية المقترحة للدراسة والعمل في التالي:

(أ) البحث في جدوى إنشاء إطار إحصائي واسع النطاق يعكس طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد؛

(ب) وضع تصنيفات ومنهجية استقصائية لقياس استخدام الوقت؛

(ج) زيادة تطوير واستغلال الاستقصاءات الطولية، واقتسام أفضل الممارسات؛

(د) وضع مبادئ توجيهية حول منهجية جمع البيانات المتعلقة بالمواقف؛

(هـ) وضع تعريف قابل للمقارنة دوليا للأسرة بوصفها وحدة للتحليل؛

(و) توسيع المنهج المستخدم في منشور المرأة في العالم ليشمل الإحصاءات الخاصة بالفئات الضعيفة الأخرى؛

(ز) منح أولوية أعلى لتطوير الإحصاءات الاجتماعية ضمن برامج التعاون التقني.

١٠ - ويمكن دفع هذه الإجراءات من خلال أنشطة من بينها إنشاء أفرقة خبراء لاقتسام الخبرات ووضع مبادئ توجيهية تستخدمها البلدان؛ والتكليف بإجراء بحوث منهجية تستفيد منها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وإصدار منشورات جديدة؛ وإدراج بعض المواضيع المذكورة أعلاه في برامج عمل شعبة الإحصاءات بالأمانة العامة للأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة أو الهيئات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

ثانيا - المؤشرات الاجتماعية: هل يمكن تنشيطها؟

١١ - يوجه مشروع برنامج العمل الانتباه إلى ضرورة ما يلي:

(أ) تطوير ونشر المؤشرات الخاصة بالفقر والضعف، بما فيها مؤشرات الدخل والجوع وسوء التغذية والصحة والتشرد والعوامل الأخرى، إلى جانب المؤشرات الخاصة بالعوامل السببية الكامنة وراء الفقر؛

(ب) تعزيز نظم سوق العمل؛ ووضع بيانات ومؤشرات ملائمة بشأن العمالة والبطالة، واقتسام المعلومات الخاصة بأسواق العمل، بما في ذلك ظروف العمل خارج الأسواق الرسمية.

١٢ - وقد يكون هناك دافع إلى القول بأن الاستجابة إلى المتطلبات المذكورة أعلاه تكمن في إعادة تنشيط عمل حركة المؤشرات الاجتماعية التي راجت في السبعينات. ولكن هل يكون ذلك مجدياً؟ وما الذي يمكن أن نتعلمه من الماضي؟

١٣ - إن المؤشرات الاجتماعية لم تسجل نجاحاً بصورة عامة. ففي عام ١٩٧٨، أصدرت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية بشأن المؤشرات الاجتماعية^(ب)، بينما أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٨٢ قائمة المؤشرات الاجتماعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(ج). وقد واجه برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤشرات الاجتماعية صعوبة جمّة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اختيار المؤشرات، كما أن الاستقصاء الشامل الذي يُعتبر نتيجة منطقية للبرنامج، لم يُشرع فيه قط بالرغم من أن استقصاءات مماثلة قد أُجريت في عدد من البلدان، وتنشر كثير من البلدان حالياً مؤشرات اجتماعية وفقاً للاحتياجات الوطنية. وقد عاد المكتب الإحصائي التابع للجماعة الأوروبية مؤخراً إلى فكرة تجميع المؤشرات الاجتماعية القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي وذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ولكن التفكير في مبادرة من هذا النوع على صعيد العالم أمر غير واقعي لأنها سوف تكون غير عملية وباهظة التكلفة في الوقت ذاته.

١٤ - ومع ذلك قد يكون من المفيد العودة إلى بعض المسائل التي عالجتها حركة المؤشرات الاجتماعية للسبعينات: فالمجالان المتصلان بالسياسات اللذان يشير إليهما مشروع برنامج العمل في الفقرة ١١ أعلاه بحاجة إلى وضع مؤشرات، توفر منطلقاً لاستكشاف المجالات التي يمكن أن يحقق فيها العمل الدولي أفضل النتائج.

ثالثا - القضاء على الفقر

١٥ - بالرغم من إجراء قدر هائل من البحث وإصدار عدد كبير من الوثائق على مدى سنوات عديدة، ما زال تعريف الفقر وقياسه مجال اختلاف ونقاش مستمر. ويوضح مشروع الإعلان طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد، غير أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن مفاهيم وتعريف دقيقة حتى في الحدود الضيقة لقياس توزيع الدخل. وهكذا حتى عند نشر إحصاءات يفترض أنها قابلة للمقارنة دوليا، يكفي أن يدرس المستعمل تفاصيل الموارد والطرائق الوطنية ليجد أن قابلية المقارنة سطحية فقط.

١٦ - فهل ينبغي للمجتمع الإحصائي الدولي أن يسلّم بأنه لا يمكن إنتاج إحصاءات لتوزيع الدخل قابلة للمقارنة دوليا؟ وبعبارة أخرى هل ينبغي له أن يقبل أن الفقر من حيث الدخل لا يمكن تعريفه على الصعيد الوطني إلا بالقياس إلى خلفية المفاهيم والتعاريف الوطنية؟

١٧ - وهل ينبغي بدلا من ذلك توجيه الجهد نحو وضع إطار أوسع نطاقا يأخذ في الاعتبار طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد؟ إن مثل هذا الإطار سيحتاج إلى قياس الحرمان من عناصر الرفاه، مثل الغذاء الكافي، والصحة الجيدة والمأوى الملائم، وينبغي أن يشمل كذلك قياس احتمال التعرض لهذا الحرمان وذلك بأن يتضمن قياس درجات الضعف. ويتعين أن يستند إلى الأشخاص، مما يدعو إلى التركيز على عمليات قياس مباشرة للظروف الاجتماعية والنتائج. ويدعو مشروع الإعلان كذلك إلى تطوير مؤشرات خاصة بالعوامل السببية الكامنة وراء الفقر، وهذا ينطوي على تكميل هذه القياسات المباشرة بقياسات للظروف والعوامل التي تؤثر في الحرمان والضعف.

١٨ - وسجل المحاولات الرامية إلى وضع أطر شاملة للإحصاءات الاجتماعية، من هذا القبيل، ليس مشجعا. وقد يكون من المفيد أن نحاول تحليل السبب الذي أدى إلى ضعف تأثير منشور نحو نظام للإحصاءات الاجتماعية والديموغرافية^(٣) على الإحصاءات الاجتماعية كما نعرفها اليوم، بالرغم من اعتراف يكاد يكون عالميا بأنه تقرير رائد ورائع. ألأن منهجه بالغ التعقيد فقط؟ أم أن نقص الإحصاءات الأساسية قد عرقل تطوره العملي؟ وأيها كانت الأسباب، فمن المهم بالنسبة لأي عمل يُصطلح به في المستقبل في مجال وضع هذه الأطر أن يراعي بصورة كاملة الطابع العملي للتنفيذ في البلدان في جميع مراحل تطوير الإحصاءات.

رابعا - العمالة المنتجة وتخفيض البطالة

١٩ - إن هناك ما يبرر القول بأن جزءا كبيرا من الاطار الذي يوفر لصانعي السياسات وغيرهم من المستعملين الأدوات التي يحتاجونها لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف سوق العمل، الواردة في مشروع برنامج العمل، موجود بالفعل نتيجة لعمل الأمم المتحدة وبخاصة عمل منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بأنظمة التصنيف، والمفاهيم والتعاريف.

٢٠ - وهذا الإطار موجود على الأقل بالنسبة للعمل المدفوع الأجر في القطاع النظامي. ويشير مشروع برنامج العمل مع ذلك الى وجود قدر كبير من العمل المنتج الذي له أهمية اجتماعية بالغة ولا يدفع مقابله أجر، وإلى أنه يلزم بذل جهود لتسهيل ضم هذا العمل إلى الحياة الاقتصادية النظامية من خلال ترتيبات مرنة للعمل، مما يسمح بتوسيع مفهوم العمل المنتج والعمالة ذاته، وبتغيير حدود الإنتاج، في الواقع. والقضايا المطروحة هنا ليست تقنية الطابع فقط وإنما تشير مسائل أساسية متعلقة بالنظرية الاقتصادية والمبادئ الاقتصادية. فقد كانت محط تركيز الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية في جميع مراحل مداولاته، وما زالت مدرجة ضمن برنامج البحوث في منظمة العمل الدولية. ويحتمل أن يعطي اعتماد مشروع خطة العمل، دفعة إضافية لهذا المسعى. وبصرف النظر عن تغير حدود الانتاج في نهاية المطاف، يبدو من المؤكد أن تكون هناك حاجة متزايدة الى تكميل قياسات النشاط في سوق العمل النظامية بإضافة قياسات ذات قاعدة أوسع.

٢١ - ومن المسلّم به بصورة عامة أن تقييم العمل الذي يعتبر حاليا غير سوقي يستدعي جمع وتحليل بيانات استخدام الوقت. وفي الواقع يمكن القول بأن التحول إلى أنماط عمل أكثر مرونة، حتى في سوق العمل النظامية، يعني أن الطرائق التقليدية لقياس العمالة وساعات العمل سوف تكون أقل قدرة على توفير صورة دقيقة للنشاط.

٢٢ - وقد تم في البلدان المتقدمة النمو الاضطلاع بقدر هائل من أعمال البحث والتطوير في تصميم وتحليل بيانات استخدام الوقت. وهذه التطبيقات تهم بنفس الدرجة، البلدان النامية حيث يكتسي التمييز بين القطاعين النظامي وغير النظامي أهمية أكبر.

٢٣ - بالإضافة الى ذلك فإن لبيانات استخدام الوقت تطبيقات كثيرة تتجاوز قياس العمل؛ إذ تستطيع كذلك أن تلقي الضوء على قضايا الجنسين والتفاعل والإدماج الاجتماعيين.

خامسا - قياس التغيير

٢٤ - إن التنمية الاجتماعية تعني تغيرا اجتماعيا، ومن ثم فإن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية يعني قياس هذا التغير على مدى الزمن. ولكن الاحصاءات الاجتماعية سواء كانت

مستمدة من الاستقصاءات أو من السجلات الإدارية معروفة بكونها غير موثوق بها من حيث قياس التغيير. كما أن تحليل المجموعات الإحصائية الزمنية يمكن أن يتعمد بفعل التغييرات التي تطرأ على التعريف والتصنيف: فعدد الاستقصاءات ذات طبيعة مخصصة وحتى عندما تكون متواصلة، فإن الرغبة في إجراء التغييرات قد تؤدي إلى انقطاع الاستمرارية.

٢٥ - وهناك مشاكل متأصلة في استخدام البيانات الخاصة بعدة قطاعات في تحليل المجموعات الإحصائية الزمنية. وعلى سبيل المثال، فبالرغم من أن نسبة الناس الذين يقل دخلهم عن حد معين قد تشكل احصاء اجتماعيا هاما، فإن تفسير التغييرات على مدى الزمن في هذا الإحصاء قد يختلف اختلافا كبيرا وهذا يعتمد على انتماء نفس هؤلاء الناس إلى تلك الفئة لفترة سنوات، أي على ما إذا كان الدخل المنخفض ظاهرة عابرة أو دائمة. وقد حدثت هذه الاعتبارات بالبلدان التي التفكير في البعد الإضافي الذي يمكن أن تتيحه الدراسات الإحصائية الطولية.

٢٦ - ولسنوات عديدة شكّل قياس المتغيرات الاجتماعية على مدى الزمن العنصر الرئيسي في رصد وتقييم المشاريع الإنمائية، حيث يوجد استقصاء لخط الأساس يحدد الوضع قبل حدوث المدخلات الإنمائية، وحيث يرصد التقدم من خلال استقصاءات المتابعة، وجمع البيانات الإضافية لتقييم الأثر الإجمالي للمشروع. وفي أغلب الأحيان تجرى محاولات، على الأقل، للأخذ بنهج الأفواج.

٢٧ - وتقع هذه الاستقصاءات ضمن مجال اختصاص الباحث الاجتماعي وليس الخبير الإحصائي. ذلك أنها ترمي إلى توفير المعلومات عن منطقة جغرافية صغيرة أو من أجل مجموعة محددة من الناس بدلا من أن تقدم معلومات تعكس الحالة على الصعيد الوطني. غير أن ذلك النهج قد يكون بحاجة إلى إعادة النظر من جانب الدوائر الإحصائية الوطنية لمعرفة الدروس التي يمكن الاستفادة منها.

سادسا - الحقائق مقابل التصورات

٢٨ - لقد كان مفهوم الرفاه الاجتماعي نقطة انطلاق لبرنامج المؤشرات الاجتماعية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن القول بأن هذا المفهوم يتسم بنفس القدر من الموضوعية واللاموضوعية. ومع ذلك فمن المؤشرات الواردة في القائمة النهائية للبرنامج، وعددها ٣٣ مؤشرا، هناك مؤشر واحد غير موضوعي، هو الخوف على السلامة الشخصية.

٢٩ - وقد تجنبت الدوائر الإحصائية الوطنية عموما جمع البيانات عن المواقف الاجتماعية؛ والبيانات الموجودة عن المواقف يجمعها في العادة الباحثون في مجال الأسواق أو المؤسسات الخاصة الأخرى. وعلى عكس ذلك، ففي كثير من البلدان تعتبر المعلومات التي تجمع من الشركات عن التصورات الخاصة بمستقبلها الاقتصادي مسؤولية دائرة الإحصاءات الوطنية.

٣٠ - ويبدو أن خبراء الإحصاء الاجتماعي قد تخلوا عن فكرة جمع البيانات عن طريق طرح أسئلة من قبيل "هل تشعر أنك فقير؟"، ذلك أن هذه الإحصاءات عادة ما تعتبر "غير دقيقة" وبالتالي فهي أقل قيمة من البيانات "الدقيقة" الخاصة بالدخل النقدي المتاح للفرد. ونتيجة لذلك لم يجر نقاش دولي يذكر بشأن الأطر والتعاريف والمنهجية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالمواقف. ولكن قبول فكرة أن القياس غير الموضوعي يمكن أن يزيد في تكميل القياس الموضوعي قد يتيح وضع مؤشرات أقل تأثراً بالفوارق الثقافية والإنمائية بين البلدان. ويساعد كذلك على الحيلولة دون تأثير الأحكام القيمية للأشخاص الذين يجمعون الإحصاءات على اختيار المؤشرات.

سابعاً - الأسرة بوصفها وحدة للقياس

٣١ - إن وحدات القياس الأساسية الثلاث في الإحصاءات الاجتماعية هي الأسرة المعيشية، والأسرة والفرد. ولا يوجد مجال للاختلاف حول تعاريف الفرد، كما اضطلعت الأمم المتحدة وغيرها بقدر كبير من العمل لتعريف الأسرة المعيشية، غير أن مشروع الإعلان يقترح أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، ولم يجر الاضطلاع بقدر كاف من العمل للبحث عن طريقة لتحديد شكل للأسرة يكون قابلاً للتطبيق دولياً ويمكن استخدامه للأغراض الإحصائية.

ثامناً - تقديم التقارير الاجتماعية

٣٢ - لقد حققت الأمم المتحدة نجاحاً كبيراً بمنشورها المرأة في العالم، وكانت قد أصدرت في الماضي منشورات مماثلة عن مجموعات اجتماعية أخرى، مثل الأطفال والشباب. وليس هناك شك في أن مثل هذه المنشورات توفر طريقة جد فعالة لعرض حالة الفئات الضعيفة بين السكان. فلم لا يجري وضع برنامج نشر دائم لتغطية هذه الفئات وغيرها، مثل السكان الأصليين والأقليات والمعوقين والمسنين؟

تاسعاً - الحاجة إلى التعاون التقني

٣٣ - إن المواضيع المقترحة أعلاه موضع اهتمام مشترك لجميع أعضاء اللجنة الإحصائية. ويوجد في جميع فقرات مشروع الإعلان ومشروع العمل اعتراف باحتياجات التنمية الاجتماعية الخاصة لأقل البلدان نمواً. ويحق القول بأن النتيجة الحتمية للتشديد على التنمية الاقتصادية خلال الخمسين سنة الماضية تمثلت في منح الأولوية لتطوير الإحصاءات الاقتصادية بدلاً من الإحصاءات الاجتماعية، ولا سيما في تلك البلدان. وفي السنوات الأخيرة، أولت الوكالات المتعددة الأطراف اهتماماً أكبر للحاجة إلى البيانات الاجتماعية، في مبادرات مثل برنامج الأمم المتحدة للقدررة الوطنية على الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية وبرنامج البنك الدولي للأبعاد الاجتماعية للتكيف ودراسة قياس مستويات المعيشة؛ وقد فعلت الوكالات الثنائية ذلك في نطاق محدود فقط. ويُستخلص من مشروع برنامج العمل أن هناك حاجة لزيادة التأكيد على الإحصاءات الاجتماعية في المستقبل، حتى يتسنى دعم سياسات التنمية الاجتماعية.

٣٤ - والتعاون التقني هام ولكنه غير كاف، فبرامج التطوير الإحصائي تتطلب كذلك موارد كيما يتسنى تنفيذها. ويحتاج المجتمع الدولي إلى النظر في كيفية دعم تكاليف جمع البيانات أثناء المراحل الأولية لكل البرامج بهدف ضمان استدامتها.

الحواشي

(أ) ورفقات احصائية، السلسلة كاف، العدد ٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.90.XVII.3).

(ب) المؤشرات الاجتماعية: المبادئ التوجيهية الأولية والسلسلة الاسترشادية، ورفقات احصائية، السلسلة ميم، العدد ٦٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.XVII.8).

(ج) باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٨٢.

(د) ورفقات احصائية، السلسلة هاء، العدد ١٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.74.XVII.8).

تذييل

محتويات مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل
الذين سيعتمدهما مؤتمر القمة العالمي
للتنمية الاجتماعية^(أ)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤٣-١	مشروع إعلان
١٢	٢٢٠-١	مشروع برنامج عمل
١٣	٣٠-٦	أولا - بيئة مساعدة
٢١	٨٥-٣١	ثانيا - تخفيف شدة انتشار الفقر والقضاء عليه
٣٨	١٣٣-٨٦	ثالثا - العمالة المنتجة وتخفيض البطالة
٥٤	١٦٦-١٣٤	رابعا - التكامل الاجتماعي
٦٤	٢٢٠-١٦٧	خامسا - وسائل التنفيذ والمتابعة

(أ) انظر الوثيقة A/CONF.166/PC/L.13، المرفق.
